الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه - كتاب جديد للدكتور صالح ياسر حسن

صدرت اخيرا **النسخة الالكترونية من كتاب جديد** للباحث الدكتور **صالح ياسر حسن**، بعنوان:

الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه

يحتوي الكتاب المذكور على **616** صفحة من الحجم الكبير، ويتألف من اربعة ابواب تضم في اطارها اجمالا 15 فصلا وتتألف من 38 مبحثا، هذا فضلا عن **مقدمة**.

بداية، تقتضي الضرورة ان نشير الى ان النقاشات حول دولة الرفاه او الرعاية الاجتماعية ليست جديدة بل هي انعكاسات لنقاشات أكثر عمومية حول التوازن بين القطاعين العام والخاص والأدوار المناسبة لآلية السوق و التخطيط المركزي في اقتصاد مختلط وغير ذلك الكثير. وهذا نقاش قديم في الاقتصاد ، على الرغم من أن كل جولة إضافية عادة ما تجلب عناصر جديدة ، ويرجع ذلك جزئيا إلى تراكم الخبرة العملية وجزئيا إلى التطورات في النظرية الاقتصادية والبحث التجريبي في آن.

أهمية الدراسة

لاشك أن موضوع هذه الدراسة هو موضوع واسع النطاق ومتعدد الأبعاد ومتشابك، إضافة الى انه يعدُّ واحداً من أهم المواضيع التي كَثُر حولها الجدل و تفاوتت بشأنها الآراء والمقاربات، منذ لحظة وقوعها، ولا تزال نيرانها الفكرية والعملية مشتعلة، ويبدو ان أوارها لن يهدأ قريبا.

وتجدر الاشارة الى ان المعارك الفكرية والمقاربات المختلفة لا تدور حول العموميات بل انطلقت من مفهوم الرفاه و "دولة الرفاهية" او "دولة الرعاية الاجتماعية".... الخ من التسميات.

ولابد من التذكير هنا بأن مفاهيم من قبيل: "دولة الرفاهية" ، "الدولة الراعية"، "دولة الرعاية"، "دولة الرعاية الاجتماعية"، "الدولة الحانية" و "دولة الرفاه"... الخ - هي مفاهيم غالباً ما تستخدم كبدائل – ولكنها مع ذلك ليست مترادفات synonyms، كما يتصور البعض. فمثلا مفهوم "نموذج دولة الرفاه" يعني تحديدا نموذج الدولة التي تهدف من خلال توفير مستوى عال من المعيشة لمواطنيها إلى تحقيق الهدف الوارد في المفهوم: إلى الازدهار او الرفاه. والرفاه هنا ، يفهم على أنه حالة من تلبية الحاجات المادية والثقافية للسكان، وبالتالي هو المدى النهائي، ومصطلح "دولة الرفاه" يصبح المدى لهذا النموذج من الدولة التي قدمت بالفعل مستوى عال من المعيشة لمواطنيها.

بالمقابل ، يشير مصطلح "دولة الرعاية " إلى بُعد مؤسسي بحت. ورعاية الدولة هي، في هذه الحالة، الضمانات الاجتماعية والفوائد والمنافع الاجتماعية التي تقدمها. بالطبع ، لا يجب أن تكون كل دولة رفاهية هي دولة رعاية. في حين ان العنصر المتقاطع مع عناصر المفهوم المذكور أعلاه من دولة الرفاه هو **welfare state** (وهو مصطلح انكليزي). هذا المصطلح يحتوي او يتضمن حمولة / أو شحنة آيديولوجية و يشير إلى تغيير في أنشطة الدولة، بل وحتى الى "نظام اجتماعي أفضل"، حسب البعض. ان هذا المفهوم يشير الى الترابط بين استقرار النظام ومقاومة الثورات الاجتماعية، وكذلك نظام

اجتماعي يقع، بحسب بعض الباحثين المهتمين بموضوع الرفاهية - في منتصف الطريق بين الرأسمالية والاشتراكية.

ومن جهة اخرى فان موضوع دولة الرفاهية ونماذجها المختلفة وتجاربها المتعددة لم يحضى باهتمام أو بدراسات وأبحاث جادة باللغة العربية باعتبار ان الامر يخص البلدان المتطورة، باستثناء الندوة التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون المعهد السويدي بالاسكندرية (مصر) في عام 2005 [1] ، وبعض المقالات والدراسات و كان العديد منها مغرق في عموميته. هذا النقص دفعني، من بين اسباب عديدة، للاقدام على "مغامرة" القيام بهذه الدراسة رغم كل الصعوبات والاعباء التي يتطلبها البحث في موضوع دولة الرفاهية الاجتماعية وتنوع مقاربتها من مواقع فكرية مختلفة والصراع الفكري المحتدم حول مضمونها ومساراتها.

ومن جهة اخرى جرت العودة، خلال العقود الاخيرة، الى اكتشاف دولة الرفاه ونماذجها واصنافها باعتبارها اشكاليات ذات طبيعة عملية ونظرية ومنهجية. وقد أنتج هذا فيضا كبيرا من الكتابات حول هذه الموضوعات. كما غطت المناقشة الناجمة عن ذلك مدى شمل الموضوعات المنهجية الأشد تجريداً وصولا إلى المشكلات التاريخية النوعية الصرفة والملموسة، كما ولدت تنويعة من الفرضيات والرؤى والمقاربات، وطرحت العديد من الاسئلة الهامة التي تحتاج الى اجابات أعمق او جديدة نوعيا لهذه الظاهرة – دولة الرفاهية.

هدف الدراسة

واذ يعرف الباحث حدود مهمته فإنه لابد من تثبيت ملاحظة قوامها ان هذه الدراسة تنطلق من مقاربة اقتصادية- سياسية تلاحق التحولات في التفكير في دولة الرفاهية الاجتماعية ومتابعة تطورها العام والاشكال المختلفة التي اتخذتها والتصنيفات العديدة التي دار وما يزال يدور حولها سجال واسع وثري من مواقع فكرية ومنهجية متنوعة.

لهذا فإن للدراسة **هدف متعدد الأبعاد** ينطلق من السعي لمحاولة **رصد نماذج دولة الرفاه، مرجعياتها الفكرية وخلفياتها السياسية والاشكال الملموسة التي اتخذتها وتنوع مقاربات هذه الظاهرة، دولة الرفاه أو الرعاية الاجتماعية.**

ومن المؤكد ان هذه المحاولة لا تتكئ على الآيديولوجيا – بمعناها السلبي طبعا- بل تقارب دولة الرعاية الاجتماعية وخطابها "الرنان" وما يرتبط بها من تحولات على مستوى التنظيرات و التجارب التاريخية الملموسة التي حدثت في مناطق وبلدان مختلفة من العالم الرأسمالي المتطور.

قد تبدو المسائل المثارة من السعة والتعقيد بحيث تظهر وكأنها "جزر متناثرة" غير مترابطة ظاهرياً، ولكن نباهة القارئ ستكشف عن تلك الخيوط الخفية أو "غير الواضحة" أو "الملتبسة" وستساعده في إجراء تركيب يسمح له، في النهاية، باكتشاف وفهم جوهر دولة الرفاهية باعتبارها ليست خيارا "ثالثا"، كما يتصور البعض، بل خيارا من داخل النظام الرأسمالي لإعادة انتاج هذا النظام دون عوائق، و لمواجهة التحديات الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وما طرحته من رهانات استراتيجية وتنويعات

---

[1] **دولة الرفاهية الاجتماعية - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون المعهد السويدي بالاسكندرية خلال الفترة 28 -30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

تطبيقية ملموسة تمثلت بانتصار الاتحاد السوفيتي ونشوء المعسكر الاشتراكي، وتعاظم دور الطبقات العاملة محليا ودوليا، مما اصبحت تهدد أسس النظام الرأسمالي، فكان لابد من "مناورة من داخل النظام" تسمح بموجبها عبور التحديات التي ظهرت بـ "اقل الخسائر".

إشكالية الدراسة

لا بد من التذكير بإنه على الرغم من الاستخدام الشائع لمصطلح "دولة الرِفاهية" سواء في الخطاب السياسي والاجتماعي، أو في أدبيّات البحث، إلا أنه في الحقيقة، لا يوجد إجماع حول الدّلالة الدقيقة لهذا المصطلح. وعموما يمكن العثور في الأدبيّات المختصة على تعريفات عديدة لمصطلح دولة الرفاه، تعكس الميول النظرية أو الخلفيات او المرجعيات المعرفية للباحثين أو المميزات الخاصة للحالات التي يدرسونها. ويذهب بعض الباحثين بعيدا لدرجة أن مجرَّد وجود جهاز خدمات رفاه في دولة معيّنة يكفي لتعريفها كدولة رفاه !. بالمقابل، وعلى النقيض من هذا التوجه الذي يكتفي بحدٍ أدنى من أجل تعريف دولة ما كـ "دولة رفاه"، يشدّد باحثون آخرون تحديداً على الفروقات الكبيرة بين دول غرب أوروبا وبين دول شمال أمريكا التي تُسمّى عادة "دول رفاه". ويعتقد هؤلاء أن عدم الوضوح في تعريف دولة الرّفاه ينبع من عدم وجود نموذج عالمي لـ "دولة الرّفاه"، بل هناك نماذج مختلفة هي في غاية الاختلاف لـ"دول الرِفاه" في بلدان عديدة. فعلى سبيل المثال: نموذج دولة الرفاه الإسكندنافية يختلف كثيراً عن ذلك النموذج الذي يُميّز الأنظمة الليبرالية كالولايات المتحدة وكندا، وكلاهما يختلف كثيراً عن دولة الرفاه المحافظة التي تميّز دول وسط أوروبا، كألمانيا على سبيل المثال.

وعلى الرغم من الاختلاف بين الدّول المسمّاة دول الرِفاه إلا أنه يُمكن العثور على عدد من المميزات او السمات المشتركة بين معظمها والتوصّل إلى تعريف يُميّز بين مجموعة دول رفاه وبين مجموعة دول أخرى تتضمَّن أجهزة رفاه معينة، تلبّي الاحتياجات المختلفة لمواطنيها، إلاّ أنه لا يمكن تعريفها كدول رفاه.

المناهج المعتمدة

نظرا لتشابك الدراسة وتشعب القضايا التي تناولتها فضلاً عن أبعادها المتعددة، ولغرض افتكاك اشكالية الدراسة والإجابة على اسئلتها وتحقيقاً لأهدافها، فقد تم الاعتماد على توليفة من المناهج البحثية التالية:

- **المنهج الرئيسي** الذي ستنطلق منه الدراسة وتستند إليه هو **المنهج المادي - التاريخي** عبر استخدام أدواته ومفاهيمه ومقولاته لدراسة التحولات في فكر دولة الرفاه وممارساتها ونماذجها الملموسة وآليات اشتغالها. ومن المؤكد ان تفكيك الخطابات المتعددة والمقاربات المختلفة والممارسات التي اعتمدتها المدراس الفكرية المنشغلة بنماذج دولة الرفاه وإنتاج معرفة عنها سيساعد في كشف المضامين الفعلية لهذه النماذج وأهدافها الحقيقية و آثارها الملموسة، ويجيب على **سؤال مركزي وحاسم** وهو: **هل ان دولة الرفاهية شكلت "خيارا ثالثا" يقع بين الرأسمالية والاشتراكية كنظامين اجتماعيين متناقضين أم هي خيار من داخل النظام الرأسمالي ذاته استدعته ظروف تاريخية محددة وتناسبات القوى التي سادت بين النظامين، الرأسمالي والاشتراكي، بعد الحرب العالمية الثانية وما خلقته من تناسبات جديدة على الصُعد المحلية والاقليمية والدولية، وصعود الطبقات العاملة وتعاظم نفوذها وقوة نقاباتها في قلاع رأس المال**

مما تطلب مناورة استراتيجية من قوى رأس المال لعبور ازمة النظام الرأسمالي و "تنفيس" التناقضات المتفاقمة بين العمل ورأس المال عبر مساومة تاريخية بين الطرفين أملتها هذه الظروف، فاختارت هذا الطريق تجنبا للصدام وما يمكن ان ينتج عنه من آثار خطيرة قد تطرح مصير النظام الرأسمالي ذاته على جدول اعمار التغيير المطلوب؟.

- كما تعتمد الدراسة **المنهج الوصفي- التحليلي** وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض التجارب، على الصعيدين المحلي (السويد نموذجا – الباب الرابع من هذه الدراسة) والاقليمي (تجربة نموذج بلدان الشمال الاسكندنافية – الباب الثالث)، وما هي خصوصياتها مقارنة بتجارب أخرى لدولة الرفاه الاجتماعي ضمن النماذج المعروفة (التي يمكن العثور عليها ضمن الباب الاول من هذه الدراسة)، هذا اضافة الى تحديد **مأزق** نموذج (أو نماذج) دولة الرفاه بسبب الازمات الاقتصادية المتتالية في النسق الرأسمالي العالمي وازمة النموذج الكينزي وعدم قدرته على الاجابة على التحديات التي واجهتها دولة الرفاهية الاجتماعية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، وصعود الليبرالية الجديدة وما طرحته من "اصلاحات" تمس صلاحيات الدولة التي تحصرها في الوظيفة الامنية **"دور الدركي أو الحارس الليلي"** وما تركه هذا الخيار من آثار و تدخلات طرحت جملة من الاسئلة حول مصائر دولة الرفاهية الاجتماعية التي بدأت بالخضوع لوصفات الليبرالية الجديدة لتحقيق الهيمنة محليا واقليميا ودوليا، والحصاد المُرّ الذي تركه هذا الخيار النيوليبرالي على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والجيواستراتيجية.

حدود الدراسة وبنيتها

تتضمن حدود البحث المدى الزماني الممتد منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى اندلاع جائحة كورونا مع تركيز خاص على الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدايات تبلور دولة الرفاه وتطورها طيلة "الثلاثين عاما الذهبية (اواسط الاربعينات - اواسط السبعينات من القرن العشرين)، ثم تتبع مسارات الازمة التي بدأت تعاني منها نماذج الرفاهية وما تركته من آثار وما اقترن بذلك من تبلور مفاهيم جديدة و "خطاب جديد" وتطبيقات ورهانات استراتيجية قاد لوائها الليبراليون الجدد وهم يلوحون بانتهاء حقبة أو "عصر" دولة الرفاهية الاجتماعية وانتقالها الى "مثواها الاخير" حتى من دون وداع يليق بها وبما قدمته من منجزات اجتماعية !.

تظهر الدراسة تحت عنوان: **الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه**. وبهدف **ضبط** الإشكالية العامة للدراسة والاجابة على اسئلتها التفصيلية، تم تقسيم هذا العمل الى **أربعة ابواب** متلازمة منهجيا في إطار وحدة المقاربة والتحليل تضم اجمالا 15 فصلا و 38 مبحثا ، هذا فضلا عن **مقدمة** تضمنت مجموعة من الملاحظات التمهيدية الضرورية، اضافة الى مصادر الدراسة بعدة لغات. وهذه الابواب هي:

الباب الاول: النماذج المعاصرة لدولة الرفاهية الاجتماعية - جدل النظرية ... المنهج... الممارسات الفعلية

الباب الثاني: اعمال النمذجة الاجتماعية - بعض محاولات نمذجة دول الرفاه الاجتماعي على الصعيد العالمي –

الباب الثالث- النموذج الاسكندنافي لدولة الرفاه

الباب الرابع: **الطريق السويدي الى "دولة الرفاهية الاجتماعية"**

تحديات الواقع....**رهانات المستقبل**

****

وفي التفاصيل، يضم <u>الباب الاول</u> (3) فصول.

ظهر **<u>الفصل الاول</u>** تحت عنوان: **<u>دولة الرفاهية الاجتماعية- الجذور.... الجوهر ... المفهوم والاشكاليات المنهجية والعملية</u>.**

ويبحث هذا الفصل في مفهوم دولة الرفاه وبعض الاشكاليات المنهجية والنظرية والتطبيقية **المرتبطة به،** فقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نوضح جملة من المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإطار العام لموضوع هذه الدراسة وما يرتبط به من مفاهيم ومقولات.

تضمن هذا الفصل **ثلاثة مباحث:**

<u>المبحث الأول</u> ويظهر تحت عنوان: **<u>دولة الرفاهية الاجتماعية- المفهوم.... والاشكاليات المنهجية والعملية</u>،** وحاولنا في هذا المبحث ان نتناول بشكل اكثر انضباطا هذا المفهوم وظهوره وظروف ولادة نموذج الرفاهية الاجتماعية ودولة الرفاه عموما. وفي هذا المبحث يجري العمل، على المستوى المفاهيمي، لتأصيل المفهوم المذكور عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته، بهدف التوصل الى أبرز العلائم المميزة له.

وهنا يتم الحديث عند الفضاء الزماني الذي شهد ولادة مفهوم **"الرفاهية الاجتماعية"**، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت على المفهوم تاريخيا، ضمن المناظرات الكبرى التي جرت حوله.

أما **<u>المبحث الثاني</u>** فظهر تحت عنوان: **<u>دولة الرفاهية الاجتماعية – العودة للجذور</u>**. حاولنا في هذا المبحث تتبع الجذور التاريخية لمفهوم "دولة الرفاهية الاجتماعية" وكيف نشأ وتطور. يكرس هذا المبحث، إذن، لمحاولة تحقيب سيرورة التطور التاريخي التي شهدها هذا المفهوم واستخداماته منذ نشوئه حتى اليوم، فقد مرّ بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق واكثر وضوحاً.

في حين ظهر **<u>المبحث الثالث</u>** تحت عنوان: **<u>الرفاهية الاجتماعية –"تعاون طبقي" أم "صراع طبقي"</u>**- جدل الثنائيات، وهو سؤال استراتيجي رافق نماذج دولة الرفاهية منذ لحظة نشوئها والصراعات الفكرية التي دارت حولها بين مختلف المدارس، مما يطرح الحاجة الى مقاربة أصيلة لدولة الرفاهية الاجتماعية تخرجها من "المسلمات والاحكام الجاهزة".

من جهته ظهر **الفصل الثاني** تحت عنوان: **بعض مقاربات (تنظيرات) دولة الرفاهية الاجتماعية.** في هذا الفصل ثمة محاولة لاستعراض بعض المقاربات الخاصة بدولة الرفاه ومحاولات تفسيرها. وفي التفاصيل اخترنا المقاربات التالية:

المقاربة الاولى: تظهر دولة الرفاه كجزء من "منطق التصنيع"؛
المقاربة الثانية: تنشأ دولة الرفاهية وتتطور كاستجابة لاحتياجات الرأسمالية المتقدمة؛
المقاربة الثالثة: تتشكل دولة الرفاه من خلال الصراعات على السياسة والطبقات الاجتماعية؛
مقاربة مصادر أو منابع السلطة Power Resources Approach؛
المقاربة الرابعة: تتشكل دول الرفاه من خلال التنظيم الاجتماعي للإنتاج؛
المقاربة الخامسة: تتحدد طبيعة دولة الرفاهية ببنية ومصالح الدولة أو النظام السياسي السائد؛
المقاربة السادسة: المقاربة التاريخية. دولة الرفاه سيرورة تاريخية وليست لحظة؛
المقاربة السابعة: الانعطاف الثقافي – مقاربة النوع الاجتماعي/الجندر ؛
المقاربة الثامنة: مقاربة الاقتصاد السياسي المقارن لدولة الرفاه.

من جهته ظهر **الفصل الثالث** تحت عنوان: **أزمة نماذج دولة الرفاه... بنيوية ام عابرة؟ بداية انحدار عصر الازدهار الرأسمالي.**

كان لرأسمالية الرفاه التي سادت في أواسط القرن العشرين فترة طويلة من الازدهار الملحوظ فقد سميت الطفرة الممتدة من اواسط الاربعينات إلى 1973 بـ "العصر الذهبي" للرأسمالية أو "السنوات الثلاثين الذهبية". عززت سياسة المساومة الطبقية لـ "العصر الذهبي" ارتفاعا في الانتاجية عبر دعم البنية التحتية الاجتماعية و البحث والتطوير . كانت تلك فترة من النمو الاقتصادي غير المسبوق في تاريخ الرأسمالية إضافة إلى ارتفاع في الأرباح والأجور، و مستويات متصاعدة من منافع الرفاه.

غير انه في سبعينات القرن العشرين، انتهت الطفرة الاقتصادية لسنوات ما بعد الحرب. ساهم النجاح ذاته للعقدين السابقيين، خصوصا في أوروبا الغربية واليابان، في استفحال المنافسة و انهيار معدلات الأرباح في العديد من الصناعات الرائدة والتي هيمنت عليها الولايات المتحدة في البداية، كالسيارات والفولاذ وبناء السفن والأدوات المنزلية.

بالمقابل، زاد ضغط التضخم طوال عقد الستينات وسط تنامي المطالبات بزيادة الأجور من قبل حركات عمالية قوية في الوقت الذي بدأت فيه الأرباح في الانحسار، علما ان مشكلة التضخم كانت حادّة بشكل خاص في الولايات المتحدة.

وينبغي القول هنا ان الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1973 لم تكن مجرد انتكاسة دورية كنكسات 1958 أو 1961 أو 1970 ، بل كانت أزمة عامة للرأسمالية، لم تجد حلًا لها حتى بدايات الثمانينات من القرن العشرين.

بعد ما يقارب الثلاثة عقود، ونتيجة لجملة من التحديات والعوامل المحلية والدولية دخل نموذج دولة الرعاية الاجتماعية في أزمة، شكلت بدايات انتهاء عصر الازدهار الرأسمالي. واندلعت في ضوء ذلك

سجالات فكرية وسياسية صاخبة حول الازمة وتوصيفها. لذا كرسنا هذا **الفصل، الثالث،** لمعالجة هذه الاشكالية، وقد أفردنا لهذه المهمة ثلاثة مباحث:

المبحث الاول وظهر تحت عنوان: **حقبة السبعينات... نهاية سنوات الازدهار**، في حين ظهر **المبحث الثاني** تحت عنوان: **العلائم الأساسية لأزمة السبعينات والآثار التي تركتها**. اما **المبحث الثالث** فظهر تحت عنوان: **مسارات دولة الرفاه في ظل الظروف الجديدة، وما هي المواقف الراهنة في نظرية دولة الرفاهية الاجتماعية** .

واختتم هذا الفصل ببعض الملاحظات انطلاقا من سؤال: ما بعد التصنيع *Postindustrialism* ... هل هو القفص الحديدي الجديد لدول الرفاهية ؟.

اما الباب الثاني فظهر تحت عنوان: أعمال النمذجة الاجتماعية - بعض محاولات نمذجة (تصنيف) دول الرفاه الاجتماعي على الصعيد العالمي –

ضم هذا الباب (3) فصول.

ظهر **الفصل الاول** تحت عنوان: **الموجة الاولى : نمذجة (تصنيف) البلدان الرأسمالية المتطورة**

في هذا الفصل تم استعراض بعض محاولات نمذجة دول الرفاه الاجتماعي على صعيد البلدان الرأسمالية المتطورة، حيث اصبحت النمذجة Typology ميدانا لصراعات فكرية متنوعة.

اما **الفصل الثاني** فيظهر تحت عنوان: **بعض تصنيفات "دولة الرفاه" في وسط وشرق أوربا**

الموجة الثانية ـ الانتقال المقلوب من الاشتراكية الى الرأسمالية !

وفي هذا الفصل حاولنا تتبع مسارات هذا الانتقال وهل يمكن القول انه، أي الانتقال، افضى الى نشوء "دول رفاه" في هذه البلدان على غرار النماذج التي تبلورت تاريخيا في بلدان "المركز" الرأسمالية؟

في حين تم تكريس **الفصل الثالث** للتجارب الاسيوية وظهر تحت عنوان: **الموجة الثالثة: بعض "خصوصيات" تجارب الرفاه الاسيوية.** وضم هذا الفصل مبحثان:

المبحث الاول الموسوم: **دولة الرفاه ـ التجربة الصينية.. تعايش الذئب مع الحملان** ! فقد تم تكريسه لبحث هذه التجربة ومحاولة الاجابة على السؤال: **أي نوع من دولة الرفاهية يوجد في الصين اليوم؟** وهل ارتقت حقا لتكون نموذجا آخر يدخل الى قائمة تصنيفات دولة الرفاه على الصعيد العالمي؟.

اما المبحث الثاني فقد ظهر تحت عنوان: **"فرادة" دول الرفاه في شرق آسيا – وهل يمكن اعتبارها نموذجا جديدا ؟!!** وفي هذا المبحث حاولنا عرض "الخصوصيات التاريخية" لهذا "النموذج"، وأين تكمن جذور الاختلاف الآسيوي؟ ثم تابعنا المسارات الكبرى وصولا الى أزمة "نموذج" دولة الرفاهية الاجتماعية في شرق آسيا، وما طرح من حلول متمثلة ببرنامج " الإنقاذ الآسيوي العظيم": الذي طبق تحت رايات الخصخصة حيث تم العمل بموجب "القاعدة" المعروفة: تعميم الخسائر... وخصخصة المكاسب !

وفيما يخص **الباب الثالث والموسوم**: **النموذج الاسكندنافي لدولة الرفاهية الاجتماعية**، فضم **ثلاثة** فصول.

ظهر **الفصل الاول** تحت عنوان : "**نموذج الشمال": الخلفية ...التطور ... السمات الأساسية**، وضم **ثلاثة مباحث.**

المبحث الاول والموسوم: **الخلفيات التاريخية التي أسست للنموذج**، وفيه حاولنا، وباختصار، تتبع تطور كل بلد من البلدان الاسكندنافية لنتوصل الى بعض التعميمات التي تساعد في فهم النموذج الاسكندنافي.

أما **المبحث الثاني** فقد ظهر تحت عنوان: **أسس النموذج الاسكندنافي لدولة الرفاهية الاجتماعية**. حاولنا في هذا المبحث تبيان خصوصيات هذا النموذج و اركانه واعمدته الرئيسية، وما يميزه عن النموذج المحافظ، والنموذج الأنجلوسكسوني الليبرالي (أو المتبقي). وغالبا ما تكون بلدان الشمال الأوروبي اقتصادات صغيرة مفتوحة، والتعبئة السياسية الحزبية ونقابات العمال فيها قوية ومؤثرة. في الوقت نفسه، كثيرا ما يشار إلى أن العديد من الإصلاحات الرئيسية في دول الرفاه في الشمال تتميز بالإجماع السياسي الواسع للتوصل الى حلول وسط. ثم تناولنا نمط السياسة الاجتماعية لهذه المجموعة من دول الرفاه.

وفيما يخص **المبحث الثالث** فقد ظهر تحت عنوان: **بلدان الشمال خلال الفترة 1990-2020 - القواسم المشتركة والمتناقضات.**

وضمن هذا المبحث تم تكريس مطلب خاص ظهر تحت عنوان: **موقع ودور منطقة الشمال في أوروبا والعالم**. في هذا المبحث انطلقنا من حقيقة انه وبعد سقوط جدار برلين في عام 1989، تأثرت بلدان الشمال الأوروبي بالتغيرات العاصفة التي شهدتها البيئة السياسية في أوروبا، وفي الوقت نفسه، تسارعت العولمة الاقتصادية بطبعتها الرأسمالية. وهذه العناصر كلها طرحت مطالب جديدة على بلدان الشمال الأوروبي في الساحة العالمية. لقد اصبحت التطورات في السياسة المحلية أكثر تبعية للتطورات الخارجية، ثم ان نطاق العمل المحلي اصبح مرتبطا بشكل متزايد بالالتزامات الدولية، وهو ما حاول هذا المبحث ابرازه.

اما الفصل الثاني من هذا الباب فظهر تحت عنوان: **خصوصيات أزمة النموذج الاسكندنافي.. عابرة أم بنيوية؟.**

يضم هذا الفصل **أربعة مباحث**.

ظهر **المبحث الاول** تحت عنوان: **نماذج سوق العمل في بلدان الشمال تحت الضغط**. في هذا المبحث محاولة لتتبع ما شهدناه في العقود القليلة الماضية من مزيج من التغييرات الهيكلية ، والتغيرات المؤسسية ، والتوسع في سوق العمل المفتوح، اضافة الى تأثير الأزمة المالية التي اندلعت في 2008 مما جعل النموذج الاسكندنافي تحت ضغط كبير.

من جهته ظهر **المبحث الثاني** تحت عنوان: **بداية الالفية الثالثة: تقلبات أقوى في الاقتصاد والسياسة**.

حاولنا في هذا المبحث تتبع المسارات التي شهدتها بلدان الشمال حيث لوحظ وجود تقلبات قوية في الاقتصاد والسياسة. فمن المعروف انه وبعد مطلع الألفية الثالثة، تحصنت بلدان الشمال الأوروبي بمواقع وضعتها في قمة التصنيف العالمي من ناحية النمو والتوظيف والتوزيع ونوعية الحياة . وخلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية في عام 2008 ، زاد مجموع التوظيف قليلا. وعلى الرغم من ان الانخفاض في عدد العاطلين عن العمل كان متواضعا، فقد تسبب نمو العمالة في انخفاض إجمالي البطالة. ومع وجود النقابات القوية، والاتفاقيات المركزية، ومستويات الضرائب المرتفعة نسبيا، وأنظمة الرفاهية السخية والقطاع العام الكبير، فانه وخلافا للنظريات الاقتصادية السائدة، تمكنت بلدان الشمال من الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية بشكل أفضل من جميع البلدان الغربية الأخرى. غير ان الظروف تغيرت في بلدان الشمال حيث تأثرت تلك البلدان بشكل متفاوت بالأزمة المالية 2008-2009 وما تلاها من ازمة في أوربا ذاتها. وهو ما عرضة هذا المبحث بالتفصيل.

اما المبحث **الثالث والموسوم: أسواق العمل تحت التغيير**، فواصلنا فيه متابعة التغيرات التي شهدتها اسواق العمل في بلدان الشمال نتيجة التغيرات التي شهدتها هذه البلدان بفعل عوامل خارجية وداخلية عديدة.

من جهته ظهر **المبحث الرابع تحت عنوان: إصلاحات الرعاية الاجتماعية ... استجابة للأزمات أم تطبيقاً لخيار نيوليبرالي في اطار العولمة الرأسمالية؟**

ينطلق هذا المبحث من هذا السؤال الاستراتيجي، فمن المعروف ان المشكلة لا تكمن في "الاصلاحات" بحد ذاتها، فالحاجة الى الاصلاح والتغيير ضرورة حياتية، ولكن المشكلة تكمن في نوعية الاصلاحات المجراة واي الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية ستستفاد منها وما هي القوى الاجتماعية التي تتضرر منها. وبهذا المعنى فان الاصلاحات قضية سياسية بامتياز. وهو ما حاولنا ابرازه في هذا المبحث، عبر التركيز على الأساس السياسي لإصلاحات الرعاية الاجتماعية.

اما **الفصل الثالث** فظهر تحت عنوان: **من الوحدة الى التنوع – المجتمعات الجديدة لبلدان الشمال**. ضم هذا الفصل **ثلاثة** مباحث.

ظهر **المبحث الاول** تحت عنوان: **اشكاليات الاندماج**، حيث رصد المبحث الاحجام المتزايدة للمهاجرين والتي أدت بدورها الى تغييرات كبيرة في بنية الهرم السكاني في بلدان الشمال وما تركته من آثار وما طرحته من تحديات.

لقد اكدت العديد من الدراسات، بشأن الظروف المعيشية وغيرها من الدراسات مرارا وتكرارا، على أن الظروف المعيشية للمهاجرين في العديد من بلدان الشمال (وليس وحدها طبعا) أسوأ بكثير من الظروف المعيشية لغالبية السكان. و أحد الفروقات المهمة هو **نسبة العاملين**، على الرغم من أن الأرقام الصادرة في بلدان الشمال الأوروبي توفر صورة غامضة في هذا المجال.

تمثل الاختلافات في الظروف المعيشية تعبيراً عن ان سياسة التكامل لا تعمل جيدا بما فيه الكفاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يشكل تحديا بالنسبة للنموذج الاسكندنافي بعدة طرق إذا تخلفت بعض المجموعات عن الركب بشكل منهجي وعندما يتعلق الأمر بالعديد من الظروف المعيشية.

وبالمقابل فان **المبحث الثاني** توقف عن **بعض معالم التغييرات على المشهد السياسي في البلدان الاسكندنافية.** ومن ابرز معالم ذلك ان السياسات الحزبية في بلدان الشمال الأوروبي تميّزت بأنها نتاج سيطرة لموجات اليمين. كما انه وبعد السبعينيات والثمانينيات ضعف الدعم الذي كان يتمتع به الديمقراطيون الاجتماعيون، بينما على العكس من ذلك كانت الأحزاب اليمينية تعيش لحظة مدّ او تصاعد. وتزامن الانعطاف إلى اليمين مع فكرة واسعة الانتشار قوامها أن زمن النقابات قد انتهى وان هناك حاجة لتغيير بنيوي في سوق العمل!.

وقد توقف المبحث عند جوهر "الحراك السياسي" الذي حصل ومعالمه الكبرى، والذي انعكس في العديد من التغييرات في الأسس الاجتماعية للسياسة. وتتبع المبحث ظاهرة ظهور أحزاب يمينية جديدة في بلدان الشمال.

واخيرا **المبحث الثالث** الموسوم: **مستقبل النموذج ... سيناريوهات وتحديات**. وينطلق هذا المبحث من سؤال على بساطته الظاهرية لكنه مهم وهو: **هل سيستمر "نموذج الشمال"؟** وحاولنا خلال مختلف صفحات هذا المبحث الاجابة عنه.

في الطريق للانتقال إلى المرحلة القادمة، من المتوقع أن تستمر بلدان الشمال في مواجهتها لعوامل خارجية وداخلية قوية تتطلب منها الاقدام على إصلاحات سياسية جديدة والتكيّف المؤسسي مع تلك العوامل و التغيرات. ومن بين هذه العوامل على سبيل المثال؛ العولمة المتنامية، شيخوخة السكان، مزيد من التحضر او التمدن Urbanization، ظاهرة الاحتباس الحراري، وزيادة الهجرة ... الخ. وهنا ينطرح **السؤال التالي**: هل يمكن إعادة تعبئة الاستراتيجيات والمؤسسات والأدوات التي أثبتت جدواها سابقا للمساهمة في حل التحديات الجديدة، مثل التحدي المتمثل في اقتصاد أكثر ملائمة للمناخ أو هل ستظهر بدلاً من ذلك عقبات أمام التجديد المطلوب؟ وهو ما حاول المبحث الاجابة عليه.

والخلاصة المستخلصة هي ان هذه التحولات قد تدفع الى تغيير خيارات المسار السياسي ونموذج الرفاهية الاجتماعية وبالتالي سيكون لها تأثير أكبر على الاتجاه الذي سيتخذه النمو ودولة الرفاه في المستقبل. ان التغيرات في ميزان القوى السياسي الناجمة عن جملة من التحديات الداخلية والخارجية وتفاقم الازمات قد يدفع بالتنمية، في هذه البلدان، الى مسارات ليبرالية تقليدية وبالتالي سيكون استمرار نموذج دولة الرفاه الاسكندنافي، بصيغته التي استمرت عدة عقود، موضع تساؤل !.

اما **الباب الرابع** الموسوم: **الطريق السويدي الى "دولة الرفاهية الاجتماعية" - تحديات الواقع....رهانات المستقبل**، فيضم **ستة فصول**.

ظهر **الفصل الاول** تحت عنوان: **دولة الرفاهية الاجتماعية في السويد – جذور التأسيس والمسارات الكبرى**، وينطلق من واقعة ان تطور الرأسمالية في السويد حصل في فترات متأخرة بالمقارنة مع بلدان اخرى، فالتطور الاقتصادي السريع حدث لاحقا وتحديدا في عام 1870.

يضم هذا الفصل **ثلاثة مباحث**.

يتحدث **المبحث الاول** عن بعض المقدمات التي مهدت للرهان على هذا الطريق.

اما **المبحث الثاني** الذي ظهر تحت عنوان: **التصنيع والتحولات الديمقراطية (1870 – 1930)**، فقد كُرس للحديث عن خصوصيات التصنيع والتحولات الديمقراطية في السويد خلال الفترة 1870 – 1930، وعن الكساد الكبير (1929 - 1932) وآثاره على الاقتصاد السويدي، والطفرة التنموية التي شهدها هذا البلد على صعيد الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية.

من جهته فإن **المبحث الثالث والموسوم: نمو وتوطد دولة الرفاه (حقبة "الثلاثين عاما الذهبية")** فقد كُرس للحديث عن الكيفية التي تجاوزت فيها السويد حالة "الركود الكبير" وانتقلت الى مرحلة نمو وتوطد دولة الرفاه (حقبة "الثلاثين عاما الذهبية").

ويمكن القول ان عقد الثلاثينات من القرن العشرين كان عقد التأسيس لدولة الرفاه في السويد. في حين انه وبسبب اعلان السويد حيادها اثناء الحرب العالمية الثانية، ومع وجود صناعة محلية وهياكل ارتكازية لم تتعرض للدمار بسبب الحرب المذكورة، فان الاقتصاد السويدي كان مهيئا لانطلاقة ملحوظة في الفترة ما بعد انتهاء تلك الحرب ليلعب دورا جديدا في الاقتصاد العالمي.

من جهته ظهر **الفصل الثاني** تحت عنوان: **نشوء وتطور نموذج سوق العمل السويدى- خصوصيات نموذج التفاوض بين الاطراف الاجتماعيين**. يركز الفصل الجهد للحديث عن **خصوصيات نموذج التفاوض في سوق العمل بين الاطراف الاجتماعيين**. ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث.

يتحدث **المبحث الاول** عن **اتفاقية Saltsjöbadsavtalet – التي تعتبر بمثابة نقطة الشروع لـ "التسوية التاريخية" بين العمل ورأس المال في السويد !** بعد ان ارتفعت حدّة النزاعات العمالية لتصل إلى حوالي 700 نزاع في العام، ورأى المزيد والمزيد من الناس أن هناك حاجة ملحة إلى نظام حماية قانوني. وحصلت مناقشات حول كيفية حل قضية نزاعات العمل. وفي النهاية، ادى التهديد باصدار تشريعات قانونية لضبط نزاعات العمل للجلوس الى طاولة المفاوضات بين ممثلي النقابات العمالية LO و ممثلي منظمة ارباب العمل SAF لبدء المفاوضات، التي انطلقت في عام 1936 وتوجت بتوقيع هذه الاتفاقية في عام 1938.

اما **المبحث الثاني** فيركز الجهود على بلورة **بعض دروس ومسارات النموذج السويدي للتفاوض بين اطراف عملية العمل**، وما هي مزايا وعيوب الاتفاقيات الجماعية في السويد.

من جهته فان **المبحث الثالث** والموسوم: **الانعطاف الكبير وبدايات "النموذج السويدي لدولة الرفاهية "– مذهب "بيت الشعب"/الطريق الثالث**، قد توقف عند بداية نشوء وتبلور هذا النموذج وابرز مكوناته وعناصره، ودقق في فكرة "بيت الشعب" ومفهوم "الطريق الثالث" الذي طرحه الاجتماعيون الديمقراطيون في السويد حيث اعتبروه "حلا وسطا" بين الراسمالية والاشتراكية !.

اما **الفصل الثالث** فقد كرس للحديث عن **المعالم الاساسية لاتجاهات تطور الاجور فى السويد**. يضم هذا الفصل **أربعة مباحث**.

كرس **المبحث الاول** للحديث عن **تطور الاجور والمرتبات خلال الفترة 1913 – 2018** وابرز معالمه جندريا وقطاعيا.

في حين تركز الجهد في **المبحث الثاني** والموسوم: **التكامل بين العاملين حسب بلد الميلاد... حقيقة أم وهم !**، على معالم التمييز في الاجور بين العاملين من أصول سويدية والعاملين من اصول اجنبية وهل تحقق الاندماج المطلوب ؟

أما **المبحث الثالث** والموسوم: **رجال الأعمال بين مَن هم مِن اصول سويدية وبين أولئك المولودين في الخارج (من اصول اجنبية)**، فيواصل البحث في الاجابة على السؤال المطروح في المبحث الثاني وهو: التكامل بين العاملين حسب بلد الميلاد... حقيقة أم وهم؟ ولكن في هذه المرة ثمة تركيز على رجال الاعمال

من اصول سويدية ومن اصول اجنبية وكيف يواجهون المشاكل والتحديات في سوق العمل وكيف تؤثر على قضايا الاندماج.

وفي **المبحث الرابع**، ثمة تركيز خاص على تجارب سيدات الاعمال من اصول اجنبية وما هي تجاربهن في سوق العمل السويدية. وبعيدا عن العموميات ومن اجل تكوين صورة واضحة وملموسة، يستعرض هذا المبحث نتائج دراسة استقصائية ويعرض ابرز استنتاجاتها وخلاصاتها، وكذلك ابرز المشاكل التي واجهتها سيدات الاعمال الاجنبيات عند تأسيسهن شركاتهن وعند ممارسة نشاطهن التجاري بالفعل في السويد.

من جانب اخر ظهر **الفصل الرابع** تحت عنوان: **طريق الاصلاحات البطيئة - الرأسمالية المنظمة**، وهو مكرس للحديث عن نموذج رين- مايدنر G. Rehn- R. Meidner، والذي يشكل "جوهر" الموديل السويدي للتنمية، حيث يمكن القول انه في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين طوّر الاقتصاديان العاملان في المركزية النقابية (LO)، رين ومايدنر بديلاً للنموذج الكينزي لما بعد الحرب والذي كشف عن استياء متزايد من السياسة الاقتصادية السويدية. كما يتحدث الفصل عن افول نجم هذا النموذج وما تركه ذلك من اثار.

يضم هذا الفصل **أربعة مباحث**. يكرس **المبحث الاول** للبحث في خاصية نموذج رين- مايدنر .G Rehn - R. Meidner وابرز مكوناته واهدافه ووسائل تحقيقه في الواقع العملي.

اما **المبحث الثاني** فتم تكريسه للحديث عن "العصر الذهبي" لنموذج رين-مايدنر. فكما معروف مرّ الاقتصاد السويدي بتحول هيكلي واسع النطاق، تلاءم إلى حد كبير وارتبط مع مخطط نموذج رين- مايدنر للعقلانية وزيادة الإنتاجية . ومن منظور تاريخي مقارن، كانت زيادة الإنتاجية في الاقتصاد السويدي خلال هذا الوقت مرتفعة للغاية، ويمكن تفسير هذا التطور على أنه نجاح كبير لنموذج رين- مايدنر .

في حين ظهر **المبحث الثالث** تحت عنوان: **لماذا ابتعدت السويد عن نموذج رين-مايدنر؟** وثمة سؤال استراتيجي يطرح نفسه هنا وهو: هل يعني الابتعاد هذا التخلي عن النموذج ذاته فقط .... أم تخلي عن نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية في السويد ؟ وهو ما حاول المبحث ان يجيب عليه.

اما **المبحث الرابع** والموسوم: **السويد: من العمالة الكاملة ... الى الكساد- !** فقد تم تكريسه للحديث عن السياسة الاقتصادية الجديدة وكيف بدأت رايات النيوليبرالية ترفرف في بلدان الشمال، ومن بينها السويد، تحت شعارات "تكييف" الاقتصادات الوطنية مع قانون المنافسة الدولية، وجعل الشركات الوطنية أكثر تنافسية عالميا، مع ما يتطلّبه ذلك من رفع للقيود النّظامية، وازالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال.

ضم هذا المبحث **مطلبان**. **الاول** والموسوم: **صراع سياسات... أم صراع مشاريع؟ السياسة الاقتصادية الجديدة .... رايات النيوليبرالية ترفرف**. من المعروف انه وخلال هذه الفترة دار صراع حاد بين البلوكات السياسية المتعارضة وتجسد عمليا بين مشروعين كبيرين: بين "**السبيل الوحيد**" الذي يدافع عنه (يمين الوسط) و "**الطريق الثالث**" الذي يدافع عنه الاجتماعيون الديمقراطيون في السويد.

اما **المطلب الثاني** والذي ظهر تحت عنوان: **"نظريات" اقتصادية جديدة - النقدوية الجديدة على جدول الاعمال !**.. فقد دفعت التحولات العاصفة التي شهدها العالم وبلدان الشمال ومن بينها السويد وما عانته من مشاكل اقتصادية وعجز النماذج والنظريات التي سادت الى بروز مقاربات جديدة حاول المبحث

تتبع مساراتها وما قدمته من حلول وهل ساعدت تلك الحلول على حل المشكلات التي واجهت الاقتصاد السويدي أم لا؟.

وفيما يخص **الفصل الخامس** فتم تكريسه لبحث **الخصائص المميزة لنظام التأمينات الاجتماعية في السويد ومكوناته**. وتبرز اهمية ذلك في أن اجمالي الإنفاق العام في السويد، بما في ذلك نفقات الضمان الاجتماعي ، في علاقته بالناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم. وقد ازدادت هذه النفقات بوتيرة سريعة بشكل خاص في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

يضم هذا الفصل **خمسة مباحث**.

يظهر **المبحث الاول** تحت عنوان: **بعض معالم بنية النفقات الاجتماعية في السويد.**

اما **المبحث الثاني** فيستعرض **المكونات الأساسية لنظام التأمين الاجتماعي السويدي**، ويتوقف المبحث ببعض التفصيل عند المكونات الأساسية لنظام التأمين الاجتماعي في المعاشات والتأمين ضد المرض وتأمين الوالدين والتأمين ضد البطالة،

من جهته فان **المبحث الثالث** الموسوم: **الأشكال الرئيسية للاعانات الاجتماعية**، فيبحث بهذه الاشكال ابتداءا من الاعانات التي تلبي حاجة إضافية أو استثنائية، مرورا بالاعانات الضامنة للحد الأدنى من تكاليف المعيشة، والتي تكون مهمتها تأمين معيشة السكان عند مستوى الحد الادنى، وصولا الى الاعانات للتعويض عن الدخول المفقودة.

كما يتوقف المبحث عند الرعاية الصحية و موقع كبار السن في نظام الرفاه الاجتماعي في السويد.

ومن جهته كُرس **المبحث الرابع** لبحث مجموعة من القضايا التي كان من الضروري التوقف عندها في هذا الفصل، ومن بينها **التأمين ضد البطالة في السويد**، و الانتقال من بدل الأمومة إلى تأمين الوالدين، ورعاية الاطفال.

واخيرا ظهر **المبحث الخامس** تحت عنوان: **الليبراليون الجد يفتحون النار على نظام الرعاية الاجتماعية في السويد.** فمن المعروف انه ومنذ اواخر السبعينات واوائل الثمانينات من القرن العشرين، كانت جماعات الضغط السياسية، ومجموعات التفكير اليمينية المختلفة، وحتى الوكالات الرسمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و "توافق واشنطن"، جنبا إلى جنب مع النزعة الاقتصادية الجديدة "الأرثوذكسية"، قد طرحوا رؤيتهم بشان الحكومات وحدود دورها وأكدوا انهم ضد "الحكومة الكبيرة" و "الدولة الراعية، والاعتماد على الرفاهية" وكذلك فيما يتعلق بضرورة "الإصلاح الهيكلي" للسوق للحد من "الاحتكار الحكومي". وبالنسبة للسويد وتحت تاثير هذه المقاربة بدأت الاصوات ترتفع لتعزى مشاكل الاقتصاد السويدي إلى نموذج الرفاهية الاجتماعية والافتقار إلى"الحرية الاقتصادية" بالمعنى النيوليبرالي الذي يستلزمه ذلك؟ وارتباطا بذلك بدأ الحديث يدور حول خصخصة نظام الرعاية الاجتماعية في السويد والذي سيؤدي – بحسب هؤلاء - إلى توفير "رفاه أفضل"!. وهذا ما دفعنا في هذا المبحث الى نقد هذه الاطروحات من خلال مناقشة قضيتين: **الاولى** هي الفكرة القائلة بأن المنافسة في السوق فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي على حد سواء ، سوف تزيد من كفاءة توفير الرعاية الاجتماعية؛ **والثانية** تتعلق بالمفهوم القائل بأن الضرائب العالية، والإلزامية، و توفير الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي للجميع، كلها تخلق الظروف لـ "الاعتماد على الرفاهية"، أي التبعية لها."

اما **الفصل السادس** والاخير في هذا الباب فقد ظهر تحت عنوان: **النموذج السويدي لدولة الرفاهية الاجتماعية ... الى أين؟**.

بداية، تجدر الاشارة الى ان نموذج دولة الرفاه السويدي كان يحضى بالاهتمام في الادب الخاص بموضوع دولة الرفاه باعتباره، حسب انصاره - مثالا **بارزا لمزيج ناجح من "رأسمالية السوق الحرة" و "دولة الرفاهية الاشتراكية"**، مع كل من بنية مؤسسية عالية الكفاءة والمساواة النسبية، و"العدالة الاجتماعية" والرفاهية. وفي الجزء الأكبر من تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية جذبت السويد الانتباه لما حققه نموذجها من انجازات اقتصادية واجتماعية. ومع ذلك، يمكن للمرء ان يلاحظ في العقود الأخيرة جملة من التحولات الآيديولوجية في النقاش السياسي العام وفي أجزاء من الأوساط الأكاديمية، حيث يتم تصوير السويد في السنوات الاخيرة من قبل البعض بأنها **دولة رفاه في حالة من الفوضى**. وهناك العديد من الأصوات المحلية والدولية، على حد سواء، جادلت بأن النموذج السويدي لدولة الرعاية الاجتماعية اصبح الآن جزءاً من المشكلة وليس الحل ! وذهب آخرون أبعد من ذلك للقول بأن هذا النموذج اصبح جزءا من تاريخ مضى، أي انهم شيعوا الميت قبل وفاته ! .

يضم هذا الفصل **أربعة مباحث**. ركز **المبحث الاول** على أزمة النموذج السويدي لدولة الرفاهية الاجتماعية – وما هي **المقدمات** التي ادت الى هذه الازمة، وما هي خصوصيات التحديات التي تواجه النموذج المذكور. اما **المبحث الثاني** فيتركز البحث فيه عن **آفاق النمو** في السويد خلال عامي 2019 و 2022.

في حين توقف **المبحث الثالث** عند **بعض السجالات حول السياسة الاقتصادية في السويد** وتم استعراض مواقف بعض الاحزاب الممثلة في البرلمان السويدي. فمن المعروف ان السياسة الاقتصادية هذه لم تحظ بالاجماع، وهذا امر طبيعي نتيجة تباين مرجعيات الاحزاب والبلوكات السياسية المتصارعة واختلاف رهاناتها الاستراتيجية. وجاءت سهام النقد لهذه السياسة من اليمين ومن اليسار على حد سواء.

اما **المبحث الرابع** فقد تم تكريسه للاجابة على سؤال: **النموذج السويدي لدولة الرفاه .... الى أين؟** وقد توقفنا عند بعض السيناريوهات المحتملة. كما توقفنا عند بعض "الضغوط ما بعد الصناعية " على دولة الرفاهية.

- انتهى-

ملاحظة: **يمكن الحصول على نسخة الكترونية من هذا الكتاب عبر مراسلة الكاتب على العنوان التالي**:

Salehyasir@yahoo.com

د. صالح ياسر حسن

الاقتصاد السياسي
لنماذج دولة الرفاه

Dr. Saleh Yasir Hasan

The Political Economy of the Welfare State Model

د. صالح ياسر حسن
الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه
أوروك ميديا

الدكتور صالح ياسر حسن خريج جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد (بكالوريوس محاسبة وإدارة اعمال)/ عام 1972.
- ماجستير في اقتصاديات الانتاج بدرجة امتياز من المدرسة المركزية للتخطيط والإحصاء في وارشو/بولندا عام 1977 (عنوان الأطروحة: التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي في البلدان النامية – اشارة خاصة الى العراق).
- خريج دورة التخطيط الاقليمي والحضري التي اقامها معهد اقتصاديات البلدان النامية التابع المدرسة المركزية للتخطيط والإحصاء في وارشو/بولندا عام 1978.
- دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية من المدرسة المركزية للتخطيط والإحصاء في وارشو/بولندا وذلك في عام 1981 (عنوان الأطروحة: امكانيات وأشكال التكامل الصناعي بين البلدان العربية الواقعة في الجزء الاسيوي من العالم العربي – اشارة خاصة للقطاع النفطي).
- عمل لثلاثة عشر عاما أستاذا للاقتصاد في معهد العلوم الاقتصادية التابع لجامعة قسنطينة/ الجزائر، حيث قام بتدريس مواد اقتصادية عديدة من بينها: العلاقات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد السياسي، نظرية التنمية، منهجية الاقتصاد، الاقتصاد الصناعي، اقتصاديات العمل. كما اشرف على العديد من الأطروحات الجامعية.
- شارك في العديد من الملتقيات العلمية والسيمينارات المتخصصة. وله العشرات من المقالات والأبحاث والدراسات العلمية المنشورة في العديد من المجلات في العراق وبعض البلدان العربية. كما اصدر عدة كتب من بينها:

بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية (2005)؛ العلاقات الاقتصادية الدولية. الأبستمولوجيا – الأنطولوجيا – الأكسيولوجيا (2006)؛ روزا لوكسمبرغ وإشكاليات التحليل الاقتصادي للرأسمالية (2009)، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور (2011)، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي (مع اخرين) (2012)، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية – الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي (2013)، الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2016. عمليات الانتقال الديمقراطي، دار نشر اوروك ميديا ستوكهولم 2020

كما أعد الباحث لحساب إتحاد الصناعات السويدي في عام 1997 دراسة تخصصية درس فيها سياسات الهجرة في ثمانية بلدان (ستة اوربية اضافة الى كندا والولايات المتحدة)، وتوصل الى طائفة من الاستنتاجات والمقترحات ادخلت ضمن دراسة واسعة اعدها الاتحاد المذكور وقدمها في حينه الى دائرة الهجرة السويدية، وهي أعلى هيئة مسؤولة عن شؤون المهاجرين وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء السويدى.

وفي الفترة الاخيرة تركز اهتمام المؤلف على متابعة الاشكاليات المرتبطة بظاهرة العولمة وما طرحته وتطرحه من قضايا معرفية ونظرية وتطبيقية، وقد كتب العديد من الدراسات بهذا الشأن، اضافة الى متابعة الاستراتيجيات التي طرحتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية وما تضمنته من تحولات جديدة، حيث نشر العديد من الدراسات النقدية حول مفهوم التكييف الهيكلي ومفهوم الخصخصة وما يطرحانه من اشكاليات نظرية ومنهجية وعملية أيضا..

Uruk-Media
أوروك . ميديا
urmedia00@gmail.com